



صدر عن حزب حراس الأرز – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

إذا كان كل هذا الغليان السياسي الحاصل في البلاد، والإحتقان الشعبي في السّاحات المتقابلة، وتفجير الحافلات، وإغتيال الشخصيات، وتعطيل المؤسسات العامة والخاصة، سببه المحكمة الدولية على ما يبدو، فعلى المجتمع الدولي الحريص على مساعدة لبنان ان يسارع في إقرار هذه المحكمة تحت الفصل السّابع من دون إبطاء، ومن دون الرجوع إلى المؤسسات الدستورية اللبنانية؛ أولاً، لأنه يعلم تمام العلم ان هذه المؤسسات ليست معطلة فحسب بل أيضاً متحاربة في ما بينها وبالتالي لا يرجى منها أي أمل في إقرار أي مشروع وبالأخصّ مشروع المحكمة الذي يشكّل نقطة الخلاف الأولى بين الفرقاء المتخاصمين. ثانياً، لأن أي تأخير في إقرار المحكمة يعني التأخير في حلحلة الأزمة وبالتالي المزيد من التعفن السياسي، والشلل الإقتصادي، والتدهور الأمني وتعرض المواطنين الأبرياء إلى القتل المجاني والعشوائي على غرار ما جرى في عين علق. ثالثاً، لأن هذه المحكمة هي الوحيدة القادرة على كشف القناع عن المجرمين وردعهم وإنقاذ البلاد من هذا المسلسل الإرهابي المريع الذي يهدّد بتفجير لبنان مقدّمة لتفجير بلدان المنطقة بأسرها.

أما التشكيك في نزاهة المحكمة الدولية فهو كلام سخيّف ويدعو إلى السخرية، والقصد منه تضليل الناس والتشويش على الحقيقة، لأن آخر مواطن يعلم ان القضاء في الدول الرّاقية هو فوق السياسة والسياسيين، ولا مجال لإخضاعه لعمليات التسييس والتسييس كما هو الحال في الدول المتخلفة، اللهمّ إلا إذا كان المشككون ضالعين في الجرائم ويحاولون بشئى الطرق والأساليب عرقلة إنشاء هذه المحكمة للتملص من المسؤولية.

إذا الحل بالضغط على مجلس الأمن لإقرار المحكمة الدولية تحت الفصل السّابع اليوم قبل غدٍ، وإلا فالأزمة ستبقى مقفلة على الحلّ ومفتوحة على الفتنة، والمسلسل الدموي إلى تصاعد، والسّباق الهستيرى نحو الإنتحار جارٍ على قدم وساق... وكل هذه المهاترات والعنتريات والخطابات النارية، وعبارات التنديد والندب فوق رؤوس الضحايا لا تقيم ميّت، ولا تردع مجرم، ولا تنهي أزمة.

لبّيك لبنان

أبو أرز
في ١٦ شباط ٢٠٠٧